

اكاديميا الشرق

رغد الهشلمون

التكليف النصفي للمقرر الثاني

دمجت بين السؤالين وجدت ذلك انسب لي في الاجابه

---

على مدار سنين طويله كانت طبيعه العلاقه ما بين الدولة والمواطنين تتصف  
بسمات معينه طفيفه التغير و غير قابله للتطور وذلك عائد لطبيعة العلاقه المداره  
ما بين الطرفين المرهونه مثلا بنظرة المواطن للحكومته و سقف توقعه منها ، سواء  
فيما يتعلق بالحكم او الصحه او الامن وغيرها . مقارنة بالآونة الأخيرة تسارعت  
الاحداث و التغيرات المؤثره على شكل هذا العلاقه بشكل يكاد يصعب علينا ان  
نقارن الاحداث وان كانت متتالية !

ان حاولنا وصف هذا المرحله ، تتفاقم المشكلات الناتجة عن فساد السياسات  
الحكوميه بشكل متسارع يميل الى الانهيار لعدم قدره هذه الحكومات على التعامل مع  
المجتمع بالشكل المطلوب الذي يفى بحاجاته . نجد من اكبر المشكلات التي لازالت  
تعجز حكوماتنا عن حلها ولو جزئيا مشكله البطالة وان كانت تتمتع الدولة بثروات  
طبيعيه تُغنيها - الأصل - !

لا زالت تتسع أصوات المواطنين بحقوقهم أكثر و أكثر يوماً بعد يوم ، وإن كانت هي حقاً أساسياً ولكنها حلم على كاهل المواطن ليصله .

اتسعت المطالبات على المجال الشعبي اجتماعياً و اقتصادياً وسياسياً وحتى بيئياً في المطالبة بالحرية سواء التعبير الحياه الكتابه و وو ، و محاربه الفساد بكل اشكاله و لحق ذلك متابعه الفاسدين ، وغيرها الكثير مما يعرفه القارئ . وإن حاولنا صياغه هذا المطالبه لشملت مصطلح الحوكمه .

نيجه الاحداث المندلعه في عام ٢٠١١ ساد رأيين حولها : ان ما يحصل هو بداية للتغيير وآخر : انها فتره عابره لا اكثر . نحن الان لسنا في صدد البحث والاجابه عن هذا السؤال او التساؤل ولكننا في صدد وصف الوضع الراهن الذي تعيشه البلاد العربيه وإن اخترنا الحريات\* مثلاً : سنجد بعض الدول التي تتمتع بحريات جزئية مثل الأردن والكويت و أخرى عكس ذلك تماماً . وذلك حسب ما نشرته كثير من المنظمات من تقارير حول دراسات أجريت عن هذا المواضيع .

\*الحريات المدنية : وهي حريات التعبير، والتجمع، والتنظيم والصحافة

ان اردنا الحديث عن علميه الانتخاب على سبيل المثال ، التي تمارسها - حتى بعض - الدول نجد ان الثقة بين المواطن والحكومه تكاد تكون معدومه بكل ما تحمل الكلمه من معنى . بل تكاد هذه الانتخابات شكلية لا تحمل اكثر من معنى

دميه في مسرح . واذا نظرنا الى مجال القضاء نجد هنالك بعض ما تبقى من هذه

الثقة !

وذلك بناءا على استطلاعات .

"ومع ذلك، فإن الكثيرين لازالوا يتشبثون بالأمل، ويحسّون بأنه لازال لديهم بعض

الخيارات للتشارك مع الحكومة، على الرغم من أن هذه الخيارات قد تكون غير

تقليدية. ومن هنا، فإن الناس يبحثون عن وسائل بديلة للمشاركة في سيرورات صنع

القرار ولتأكيد وممارسة حرياتهم في بلادهم."

في الحديث عن بعض الأنظمة العربيه مثلا مصر ، سوريا ، اليمن ، وغيرهم طبعاً

في مواضيع التعامل مع الاحتجاجات على سبيل المثال وما يتبعها من قمع و حبس

.

عدا عن الاختفاءات والقتل .

في محاولتنا التفكير بالاسباب التي جعلت هذه الشعوب تنطق ولو مؤخرا ! بالرغم

ان الفقر و البطالة والغلاء والعلاج والتعليم وغيرها هي ذات المشاكل منذ عشرات

السنين . لن تكون الإجابة سوا وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت متاحة لدى

الجميع بل و أصبحت ضرورة . بالرغم من ايماننا انها ليست بديلا عن حرية

الصحافة . ومع الأسف تتم ملاحقه المواطنين أيضا من خلال هذه النوافذ !

ولا ننقص من أهميتها و مدى تأثيرها على المسؤول العربي في بعض المواقف التي حدثت مؤخراً كموضوع السماح للمرأة بقيادة السيارة في السعودية بناءً على حمله ومبادره في الميديا .

اعود قليلا الى الفكره السابقة الا وهي المشاركة السياسية في الحديث عن الأردن على سبيل المثال كونها بلدي . بصفه الأردن بلد حكمه ملكي و ليس جمهوري فللمواطن فرصه المشاركة بالانتخاب فقط في انتخاب البرلمان لا اكثر ، انخفضت المشاركة الشعبيه تكاد لا تتعدى دائرة أعضاء الأحزاب نفسها المشاركة . وفي الحقيقه اصبح هذا الحق يموت في نفس المواطن لدرجه ان المواطن ليس له بصيص امل حتى في التفكير بأداء حقه في المشاركة . وان كانت هذه نتيجة ما تريد السياسات تحقيقه خاصه في سلب الروح من الشباب . كما اشير أيضا الى امر هام الا وهو غياب القوى البديله التي يكون دورها فاعلا في احياء دور الشباب . لذلك فلا بد على الأحزاب السياسة تطوير قواعدها الشعبيه والتركيز على قضايا حوكمية محلية محددة ، فإن في وسع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني أن يعملوا سوياً لتعزيز مدى الانتشار بالنسبة إليهما ولتطوير الحوكمة على الصعيد المحلي .

مسأله رفع الوعي في الحقيقه هي الرهان الأكبر واللبنه الأولى لاعادة احياء الشعوب العربيه ، الوعي في كل مجالاته ، بالنظر الى مؤشرات خطط التنمية

المستدامة في التعليم والصحة وغيرها نرى دور الوعي في المطالبة بالإصلاح على رفع هذه المؤشرات .

من اهم القضايا المهمة التي يجب التطرق اليها قضية الامن ، بالنظر الى الحكومتين المصريه واللبنانيه على سبيل المثال كيف انهما ينتهجان سياسته تحويل التوقع المرجو من المواطن من حالم بالحوكمة وتزويد الخدمات الى متمن للامن ! حيث اصبح المواطنون مستعدون لقبول مستوى أقل من الخدمات مقابل الأمن . كما نعلم لا ازدهاء دون امن . وبذلك ستبقى البيروقراطية و إساءة استخدام المنصب في القطاع العام لتحقيق مكاسب خاصة وايضا عدم اتباع سياسته ببناءه مابين تعاقب المسؤولين .

وفي النهايه لا بد من الحوكمة و الارداه السياسيه و مكافحه الفساد لنعيد بناء مجتمعاتنا العربيه بشكل جديد .